



لسنة ٢٠١٢ م

١٣

قرار وزاري رقم

وزير الصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٩ في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية .

على القرار الوزاري رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠٠١ بتحديد رسم سنوي عن البطاقة الصحية من الأشخاص حاملي البطاقة الأمنية في البلاد .

وعلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٤٠٩ المتخذ بتاريخ ٢٠١١/٣/٦ بشأن مباركة مبادرة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في استكمال تقديم المزايا والخدمات والتسهيلات في المجالات الإنسانية والاجتماعية والمدنية للمقيمين بصورة غير قانونية ، وتكليفه بالتنسيق مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة في هذا الشأن ، وذلك في إطار القوانين والقرارات والأنظمة واللوائح المعتمدة في هذا الخصوص .

وعلى كتاب الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية المؤرخ في ٢٠١١/٣/٢٢ بشأن قرار مجلس الوزراء المشار إليه .

وبناء على مقتضيات مصلحة العمل وما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة .

## قرر

**مادة أولى :** يعفى المقيمين بصورة غير قانونية من حاملي البطاقة الأمنية السارية الصلاحية من تحصيل الرسم عن البطاقة الصحية .

**مادة ثانية :** على إدارة التأمين الصحي تنفيذ هذا القرار .

**مادة ثالثة :** يلغى القرار الوزاري رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه .

**مادة رابعة :** يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذه ويعمل به من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية .

مصطفى الشمالي

وزير المالية ووزير الصحة

اعتماد الأصل

وزير المالية ووزير الصحة

س/ أمل الرشيدى .